بحث بعنوان

تحليل أثر اقتصاد المعرفة علي التنمية البشرية والاقتصادية في الهند

إعداد

هدير عبد الفتاح محمد بركات

قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد المحسن مصطفى عبد الله

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق

٢٠١٩

1- تمهيد:

يلعب رأس المال البشري دوراً حيوياً في الفكر الحديث على المستوى الاقتصادي والإداري والاجتماعي، وتكمن أهمية ذلك العنصر من عناصر الإنتاج في كون رأس المال البشري مدخلاً أساسياً في عمليات الإنتاج كأحد عناصر الإنتاج، وإذا ما كنا بصدد الحديث عن رأس المال البشري وأهمية الاستثمار فيه بمعني دراسة تكاليف الإنفاق على التعليم والصحة كأحد أهم محددات رأس المال البشري عموما، وقوة العمل بصفة خاصة فيجب دراسة الآثار الاجتماعية، والعوائد الخاصة من ذلك القرار. فمما لا شك فيه أن العامل المتعلم صحيح البنية، أفضل من العامل الجاهل والمعتل، كما يعتبر كل من التدريب والمهارات التي يكتسبها رأس المال البشري قبل وبعد العملية الإنتاجية من أهم محددات رأس المال البشري[1].

وتعيش المؤسسات والاقتصاديات اليوم تقدماً كبيراً، وتحولات جذرية عميقة متسارعة في إيقاعها لم يشهد لها التاريخ مثيلاً على كل المستويات سواء على الصعيد الاقتصادي والتجاري، أو على الصعيد التنظيمي أو على الصعيد التكنولوجي والمعرفي.

ووسط هذه التحولات تعتبر الديناميكية التي عرفها المجال التكنولوجي أهم ميزة للعصر الحالي فبعد أن كان الاقتصاد يعتمد في نموه على عوامل الانتاج التقليدية من رأسمال ويد عاملة ومواد خام، برزت التكنولوجيا كعامل مؤثر في العملية الانتاجية خاصة تلك المتعلقة بمعالجة المعلومات وبثها، أو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لقد شهدت هذه الأخيرة قفزات كبيرة في استخدامها فجّرت ثورة هائلة في نظم المعلومات والاتصال من ظهور الذكاء الاصطناعي وما رافقه من التطور الكبير في مجال المعلوماتية وفعالية تكنولوجياتها وساهمت بذلك في إدماج مختلف الأطراف العالمية في منظومة مالية وإعلامية ومعلوماتية واحدة وجعلت العالم على الرغم من إتساع رقعته الجغرافية قرية صغيرة[2].

وتغير شكل الاقتصاد العالمي وتبدلت ملامحه الرئيسية خلال العقود الماضية، ويرجع ذلك في الأساس إلى تنامي دور العلوم والمعرفة والتقدم التكنولوجي وتزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى مجالات الحياة اليومية، وأصبح العالم يعيش فيما يعرف بالاقتصاد الجديد (Economy New) أو اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) والذي ظهر بداية في الولايات المتحدة من خلال ظاهرة التطور التقني الحديث.

---

(1) Roger, S. and Nawaz, S.,(2007)." Understanding and Acquiring Technology Assets for Global Competition", Technovation, Vol.27,Iss.11,Nov,p.p.643-649.

(2) باسع بادحيش، دراسة إقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء الإقتصادي للمنظمة – دراسة حالة شركة الفلين المتوسط (SOCOTHYD) ، ورقة التخيم العالي والبحث العلمي، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011/2010، ص 13.

إن أهم ما يميز الاقتصاد الجديد أن تكنولوجيا المعلومات تمثل القوة المحركة فيه، كما يتميز أيضا ببعض الظواهر الرئيسية التي أصبحت من السمات الخاصة الدالة عليه وهي: تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وتسجيل شركات التكنولوجيا الحديثة لأرباح كبيرة، وانتشار استخدام الإنترنت، والتوسع في التجارة الإلكترونية، وتطور أجهزة الاتصالات[1].

ويحقل عالم اليوم بكثير من التغيرات التي فرضتها الإنجازات العلمية الباهرة في شتى حقول العلم والمعرفة، كما أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً مؤثراً في صياغة الحياة المعاصرة، حيث تقلصت المسافات وتداخلت الأفكار والثقافات، وأصبح العالم قرية صغيرة[2].

وإدراكاً لأهمية الدور الذي يلعبه قطاع المعلومات في رفع معدلات النمو الاقتصادي قامت الهند بوضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج للإهتمام بقطاع المعلومات والتحدي الرئيسي الذي يواجه صناعة تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة الحالية ويتمثل في زيادة الضغوط التنافسية العالمية ونظراً لإختلاف البيئة الإقتصادية التي سوف تعمل من خلالها واستجابة لهذه التطورات فإن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الدراسات المتنوعة والمستمرة لأوضاع اقتصاديات المعلومات في الهند ولبحث مدى تأثير اقتصاديات تكنولوجيا المعلومات على التنمية الاقتصادية[3].

ونتج عن إرتفاع التقنيات والنمو الهائل للإنترنت في تحول العمليات التجارية من المحلية إلى العالمية، وبالمساعدة من شركات تكنولوجيا المعلومات (IT)، وشركات الأعمال القادرة على التوسع إما رأسياً أو أفقياً وبالتالي، فإن الحاجة لتكنولوجيا المعلومات يتزايد سنة بعد سنة حيث نما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من نحو 8,5 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2002 إلى نحو 3,7% في العام 2007، ومن المتوقع أن تصل إلى نحو 7,8% من إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام 2020[4].

وتقوم المعلومات بدور حاسم في الاقتصاد، فقوة الاقتصاد من قوة المعلومات، فبجانب كون نشاط المعلومات قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته فهو أيضاً قاسم مشترك القطاعات الاقتصادية الأخرى وعامل أساسي في تحديد قوتها. إن الصراع العلمي في عالم الألفية الثالثة لن يكون صراعاً على رأس المال أو المواد الخام الرخيصة أو الأسواق المفتوحة فالمعرفة هي التي ستضع القوة وتوفر المال وتخلق المواد الخام وتفتح الأسواق بل أن المعرفة ستشكل اقتصاداً جديداً في

---

(1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، 2005، ص 37.

(2) أسماء عبد الفتاح محمد رمضان، الميزات النسبية في التجارة الخدمية لمناطق، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، قسم دراسات و بحوث الحضارات ، جامعة الزقازيق ، 2013، ص 3

(3) كمال المرجي ، هاني سعيد عوض ، هدى ميتكيس ، الأمثل لمشاري ، برنامج الدراسات الساسية ، نظرة عامة عن التطور الاقتصادي بماليزيا ، مركز الدراسات الأسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2006، ص 261

(4) هاشم عمر ، اقتصاد المعرفة (مقدمة نحو التغيير والتطوير)، 2010، ص 21.

مجالاته وفي البناء وفي نظمه، مثل نظم الإنتاج المعرفي، نظم التسويق المعرفي، نظم التمويل المعرفي، ونظم الكوادر البشرية العاملة والخبيرة في مجال المعرفة ودائمة التطور والإرتقاء[1].

ومن المتوقع زيادة العجز الاقتصادي في الدول النامية مع زيادة الدور الذي تلعبه قطاعات الخدمات وصناعة البرمجيات في حجم التبادل التجاري في عصر المعلومات نظراً لعدم وجود صناعة قوية للبرمجيات وقصور قطاع الخدمات في معظم الدول النامية. وسوف ينمو الإنفاق العالمي على تقنية المعلومات والإتصالات من 2.2 تريليون دولار عام 1999 إلى 3 تريليون دولار في عام 2003 وقد نشأ في السوق العلمية الجديدة في ظل تكنولوجيا المعلومات قوى اقتصادية مستحدثة تدفع إلى الإبتكار والخلق والإبداع والتحسين الدائم المستمر بشكل إرتقائي إيجابي[2].

2- مشكلة البحث:

تلعب التكنولوجيا دوراً استراتيجياً في بناء الأمن القومي لأي دولة، حيث تؤثر بشكل مباشر على النهوض بمستوى الصناعة والبحث والتطوير ، ويتأثر الاستثمار فيها بالعديد من المحددات الداخلية والخارجية، كما ينعكس على معدلات النمو في قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة عن السؤال التالي:

هل هناك أثر لاقتصاد المعرفة على التنمية البشرية والاقتصادية في الهند؟.

3- أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أن عصرنا هذا هو عصر المعلومات وأن لتكنولوجيا المعلومات تأثير قوى ومميز في التنمية الاقتصادية بصفة عامة وقد شهد الاقتصاد الدولي تغيرات هيكلية عديدة وذات تأثير طويل الأجل، هذه التغيرات أدت إلى تعديل في المراكز التنافسية النسبية للإقتصاديات المختلفة وكان من الطبيعي أن يصحب ذلك إجراءات وتغيرات في القواعد الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية لاستيعاب التغيرات الهيكلية في المراكز النسبية واستشراف القرن الحادي والعشرين وما يحمله من تطورات اقتصادية وتنافسية عالمية، مما جعلت معظم الدول والمنظمات الدولية تبحث في دراسة اقتصاديات المعلومات وأخذت تستفيد من التطور التكنولوجي المعلوماتي ووضع الإستراتيجيات والآليات المناسبة التي يمكن من خلالها التكيف مع التحولات الاقتصادية لما تخلقه من تحديات لكل اقتصاد على حدة بحيث يسعى صانعوا السياسات في كل دولة إلى تعظيم المكاسب الإيجابية التي تعود على الاقتصاد القومي وتقليل الخسائر والسلبيات على أقل درجة ممكنة.

---

(1) أنظر حافظ محمد نصوفي، دور صناعة البرمجيات في تنمية الاقتصاد الهندي، رسالة ماجيستير، جامعة الزقازيق: معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، 2006، ص 44.

(2)المرجع السابق، ص 43

هذا إلى جانب أن التجربة الهندية مليئة بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض اقتصادياً من كبوة الركود الاقتصادي مستعينة بثورة تكنولوجيا المعلومات، مما جعل التجربة الهندية جديرة بالتأمل والبحث. من حيث تأثير البحث العلمي والاستثمارات الأجنبية ومعدل التجارة الخارجية وارتباط كل ما سبق بتكنولوجيا المعلومات وتأثيره على التنمية الاقتصادية الهندية.

4- فروض البحث:

وتتمثل فروض البحث في الفرض التالي:

هناك أثر لاقتصاد المعرفة على التنمية البشرية والاقتصادية في الهند

5- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ما يلي:

أ- محاولة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية.

ب- تحاول البحث جذب انتباه الباحثين وتوجيه الاهتمام نحو أهمية الاستثمار في مجال التنمية البشرية، لكون الأفراد هم عصب التنمية وزيادة الإنتاجية.

د- إبراز دور الاستثمار في الخدمات الصحية والتعليمية ودورهما في التنمية البشرية.

و- تفعيل جهود التنمية البشرية في الهند عن طريق الاستثمار في الخدمات الصحية والتعليم، من خلال بناء إطار فعال لسياسات التنمية البشرية.

ز- الوقوف على مدى الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات في النهوض بالاقتصاد الهندي.

ح- تحليل مؤشرات عصر المعلومات ومعرفة مدى تأثير كلاً منها على الاقتصاد الهندي.

ك- معرفة مدى تأثير العلم والبحث العلمي في استخدام تكنولوجيا المعلومات للتأثير على التنمية الاقتصادية الهندية.

6- منهج البحث:

يعتمد على منهج البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانبي البحث النظري والتحليلي، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة ومحاولة تطبيق ذلك على مصر لرفع كفاءة العنصر البشري. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي لاستعراض الأبعاد النظرية لموضوع البحث.

7- خطة البحث:

المحور الأول: أثر اقتصاد المعرفة على التنمية البشرية في الهند.

المحور الثالث: التحليل الاقتصادي لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الهند.

المحور الأول

أثر اقتصاد المعرفة على التنمية البشرية في الهند

وفقاً لأدبيات التنمية الاقتصادية يقصد بعملية التنمية التحول نحو التصنيع، أو التحول من اقتصاد يسود فيه القطاع الأولي إلى اقتصاد تلعب فيه الصناعة والخدمات دوراً أساسياً، سواء بالنسبة للإنتاج أو التوظيف أو التصدير. وغير أن درجة مناسبة هذا المفهوم للتنمية أصبحت أقل الآن، حيث أصبح التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة هدف السياسة الاقتصادية في كافة المجتمعات. إذ تقدم التنمية القائمة على المعرفة إطاراً لربط تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهداف عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات المختلفة.

ومن ثم أصبح ينظر للمعرفة على أنها مفتاح النمو على المدى الطويل. وتنبع أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة من الوعي الكامل بدور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي.

فعلى الرغم من الأهمية المعطاة لرأس المال البشري والتكنولوجيا في عملية النمو، فإن إدراك أهميتها النسبية قد تزايد بصورة واضحة في السنوات الأخيرة ، حيث يزداد الناتج والتوظيف في الصناعات ذات التقنية العالية في اقتصاديات العالم المتقدم[1].

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

- التعليم وتنمية الموارد البشرية.
- تحليل تطور بعض مؤشرات التنمية البشرية في الهند.

1- التعليم وتنمية الموارد البشرية[2]:

يلعب التعليم دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، لكل دول العالم دون استثناء، إنه مفتاح الارتقاء بجودة السلع والخدمات وتحسين الإنتاجية... إنه السبيل نحو رفع مستويات التوظيف وبناء قوى ذات نوعية مرتفعة كما انه السبيل نحو مستويات معيشية أفضل، لذلك ليس من المبالغة القول بأن قدرنا في المستقبل يصنع الآن داخل فصولنا التعليمية.

وعلى الرغم من أن عملية التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة تعني المزيد من الفرص في التوظيف، فإن المشكلة الأساسية تتمثل في أن هذه الوظائف تحتاج إلى مهارات وخبرات عالية وعلى المؤسسات في الاقتصاد المبني على المعرفة هو تحويل نفسها إلى منظمات تعمل على تحسين عملية تراكم وتنمية عمال المعرفة، وعلى العمال الارتقاء بمهاراتهم وتوسيعها من خلال نظم التعليم الرسمية والغير رسمية ومن أجل ذلك ظهرت نظم تعليم وطرق تعليمية حديثة، مثل:

---

(1) يوسف أحمد ابراهيم، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، إلى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص99 .

(2) يوسف أحمد ابراهيم، المرجع السابق، ص 106.

أ- التعليم مدى الحياة[1]:

تغيرت أنماط العمل وقد فرضت على الأفراد أن يتعلموا بصورة دائمة ومختلفة لكي يطوروا من قدراتهم، فلم يعد التعليم مقتصرا على السنوات التي يقضيها الفرد في مراحل التعليم الرسمي، إنما أصبح جزء من الخبرة المكتسبة طوال عمر الفرد وعليه فإن التعليم في ظل الاقتصاديات المبنية على المعرفة هو ذلك التعليم اللازم لمساعدة الأفراد على التكيف مع التحديات المرتبطة مع التغيرات المستمرة في مستويات التكنولوجيا والمناخ مدى الحياة لأن التعلم مدى الحياة يسهل الحصول على المعلومات والأدوات اللازمة لبناء وتطبيق المعرفة ويؤدي إلى تقوية إنتاجية العنصر البشري ويعطي للعامل القدرة على المنافسة في سوق العمل .

ب- التعليم عن بعد:

يوفر التعليم عن بعد فرصا هائلة لعملية التعليم بشكل عام ولعملية التعلم مدى الحياة بشكل خاص فالتعليم عن بعد يمنح الفرد فرصة تعلم ما يرغب فيه في الوقت والمكان المناسبين وباللغة التي يطلبها وكل ذلك بصورة إليكترونية وبأقل تكلفة وبمستويات ذات جودة عالية إذ يمكن للفرد في أدغال إفريقيا الوصول إلى خدمة التعليم المتاحة في نيويورك أو باريس أو لندن أو طوكيو، فالكثير من الجامعات في العالم قد خطت خطوات مهمة في هذا النوع من التعليم وتحولت إلى جامعة دولية مثل إنشاء الجامعة البريطانية المفتوحة عام 1969 وجامعة (Mind Extension University) والتي أنشأت عام 1989 في هولندا، وفي الدول العربية تم إنشاء الجامعة العربية المفتوحة التي تعتبر أحد المشروعات الرائدة في مجال التعليم في الدول العربية[2].

وتعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات لبلد ما العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد المبني على المعرفة وتشكل كثافة الخطوط الهاتفية الثابتة والنقالة وانتشار الحواسيب الشخصية ومدى استخدام الانترنت، بحيث تمثل الإحصائيات على أن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة مبني على المعرفة[3].

---

(1) يوسف احمد ابو فارة، مرجع سابق، ص 120.

(2) يوسف احمد ابو فارة، المرجع السابق، ص ص 121- 122.

(3) احمد عبد الرؤوف، مدحت أبو نصر، اقتصاد المعرفة، (القاهرة: مركز تدريب لبحوث الدول العامة، 2006)، ص 25.

2- تحليل تطور بعض مؤشرات التنمية البشرية في الهند:

2-1- تطور بعض المؤشرات الصحية في الهند:

تتحدد هذه المؤشرات، ويبينها الجدول التالي:

جدول (1): تطور بعض المؤشرات الصحية في الهند خلال الفترة من (1995-2017)

السنة	العمر المتوقع	معدل الخصوبة	معدل وفيات المواليد لكل 1000 مولود حي	عدد الأطباء لكل (10000) من السكان	عدد السريرات لكل (10000) من السكان	عدد الأسرة لكل (1000) من السكان	معدل انتشار سوء التغذية % من السكان
1990	57.9	4.0	57.4	1.2	0.3	0.7	24.1
1991	58.4	4.0	56.1	1.2	0.4	0.8	24
1992	58.9	3.9	54.9	0.5	0.6	0.7	23.4
1993	59.4	3.8	53.8	0.4	0.7	0.8	23.1
1994	59.9	3.7	52.6	0.4	0.8	0.8	22.8
1995	60.4	3.7	51.5	0.4	0.8	0.8	22.6
1996	60.9	3.6	50.3	0.4	0.8	0.8	21.8
1997	61.3	3.5	49.1	0.4	0.9	0.8	21.3
1998	61.8	3.4	47.8	0.5	0.9	0.8	21.5
1999	62.2	3.4	46.5	0.5	1	0.7	20.1
2000	62.6	3.3	45.1	0.5	1.2	0.7	18.2
2001	63.0	3.2	43.7	0.5	1.2	0.7	19.4
2002	63.4	3.2	42.2	0.6	0.2	0.7	21
2003	63.8	3.1	40.8	0.6	1.2	0.9	22.2
2004	64.2	3.0	39.4	0.6	1.3	0.8	22.8
2005	64.6	3.0	38.1	0.6	1.3	0.9	22.2
2006	65.0	2.9	36.8	0.6	1.3	0.9	20.7
2007	65.4	2.8	35.6	0.6	1.3	0.8	19.2
2008	65.8	2.7	34.4	0.6	1.4	0.8	18.1
2009	66.2	2.7	33.2	0.6	1.4	0.8	17.7
2010	66.6	2.6	32	0.7	1.5	0.8	17.5
2011	67.0	2.5	30.8	0.7	1.7	0.7	17.4
2012	67.4	2.5	29.6	0.7	1.9	0.7	17.2
2013	67.7	2.4	28.4	0.7	2.0	0.8	16.7
2014	68.0	2.4	27.2	0.7	2	0.8	16
2015	68.3	2.4	26.1	0.7	2.1	0.8	15.3
2016	68.6	2.3	25	0.8	2.1	0.8	14.8
2017	68.9	2.3	24	0.8	2.1	0.8	14.1

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد احصائيات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تحسن مؤشرات التنمية البشرية في الهند كما يلي:

أ- مؤشر العمر المتوقع: تراوح في الهند من (57.9-68.9) سنة، خلال (1990- 2017).

ب- مؤشر معدل الخصوبة: تراوح في الهند من (4-2.3) طفل، خلال الفترة (1990-2017)، ويؤكد ذلك على تزايد الوعي الصحي والثقافي ومدى إلتزام المرأة في الهند بوسائل تنظيم الأسرة خلال الفترة.

ج- مؤشر معدل وفيات المواليد لكل (1000) مولود حي: تراوح في الهند من (57.4-24) وفاة، ويؤكد ذلك على مقدار التقدم في مستوى الخدمات الصحية في الهند.

د- مؤشر عدد الأطباء لكل (1000) من السكان: تراوح في الهند بين (0.4-1.2) طبيب لكل ألف من السكان وهو منخفض ويرجع ذلك لزيادة عدد سكان الهند.

هـ- مؤشر عدد الممرضات لكل (1000) من السكان: تراوح في الهند من (0.3-2.1) ممرضة لكل ألف من السكان، وقد تزايد في الفترة الأخيرة ليؤكد زيادة الإهتمام بالرعاية الصحية في الهند، حيث كان 0.3 في عام 1990، ثم ارتفع الى 2.1 في عام 2017.

و- مؤشر عدد أسرة المستشفيات لكل (1000) من السكان: تراوح في الهند من (0.7-0.8) خلال الفترة (1990-2017) سرير لكل الف من السكان.

ز- مؤشر معدل انتشار سوء التغذية % من السكان: تراوح في الهند من 24.1% في عام 1990 تقم أخذ في التراجع إلى 14.1% عام 2017 ليؤكد تحسن مستوي المعيشة في الهند.

2-2- تطور بعض المؤشرات التنمية والاقتصادية في الهند خلال (1995-2017):

تتعدد هذه المؤشرات، كما يتضح من الجدول التالي:

أ- **مؤشر معدل الالمام بالقراءة والكتابة:** ارتفع في الهند من 6.8% في عام 1990 إلى 20.1% في 2017 ليؤكد تحسن المستوي التعليمي في الهند.

ب- **المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر دولارين في اليوم للفرد من السكان (%):**

تراجع في الهند من 49.2% في عام 1990 إلى2.1% في عام 2017 ليؤكد تحسن المستوي الاقتصادي في الهند.

د- **المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني من السكان (%):**

تراجع في الهند من 48.9% في عام 1990 إلى 20.3% في عام 2017 ليؤكد تحسن المستوي الاقتصادي في الهند.

جدول(2): تطور بعض المؤشرات التعليمية الاقتصادية في الهند خلال الفترة (1995-2017)

السنة	معدل النمو الاقتصادي	معدل الالمام بالقراءة والكتابة لاجمالي الذكور والاناث	المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر دولارين في اليوم للفرد من السكان %	المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني من السكان %
1990	5.5	60.8	49.2	48.9
1991	1.1	61.9	47.2	46.2
1992	5.5	63.1	46.5	45.8
1993	4.8	65.4	45.9	45.3
1994	6.7	66.5	44.2	44.5
1995	7.6	68.2	43.1	44.1
1996	7.5	69.4	42.8	43.3
1997	4.0	70.1	42.7	43.1
1998	6.2	72.1	41.8	42.2
1999	8.8	74.3	41.5	42.1
2000	3.8	75.1	40.6	41.9
2001	4.8	76.4	40.2	41.1
2002	3.8	77.3	39.2	39.2
2003	7.9	78.5	39	38.8
2004	7.9	79.5	38.2	37.2
2005	9.3	80.2	36.1	35.5
2006	9.3	81.1	35.4	34.1
2007	9.8	82.1	33.3	33.2
2008	3.9	84.1	32.2	32.1
2009	8.5	84.9	31.1	29.8
2010	10.3	85.2	26.3	25.4
2011	6.6	86.1	21.2	21.9
2012	5.5	86.9	21.1	21.7
2013	6.4	87.1	21.1	21.3
2014	7.4	87.8	20.9	21.1
2015	8.2	88.4	20.8	20.9
2016	7.1	89.1	20.7	20.6
2017	6.7	89.8	20.1	20.3

المصدر: إحصائيات البنك الدولي، سنوات مختلفة

المحور الثاني

التحليل الاقتصادي لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الهند

تعتبر الهند من أكبر الدول من حيث المساحة، والثانية من حيث السكان، وقد قامت الحكومة الهندية بدور محوري في عملية التنمية، بحيث يمكن القول لولا هذا التدخل من قبل الحكومة الهندية ما استطاعت الهند أن تحقق ما وصلت إليه من تنمية وتقدم اقتصادي حتى أصبحت من أكبر الاقتصاديات العالمية، وأصبحت من ضمن الدول العشرين، على الرغم من الزيادة السكانية الهائلة لديها، فهي ثاني دولة من حيث التعداد السكاني في العالم بعد الصين، إذ بلغ تعداد السكان 1311 مليون نسمة في عام 2015.

وظهر ذلك في تنفيذ ومتابعة السياسات الاستثمارية التي ساهمت في الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر في الهند نحو 34 مليار دولار في عام 2014، وكذلك الاهتمام بالجانب التصديري، وخاصة صناعة البرمجيات، حيث بلغ اجمالي حجم الصادرات الهندية نحو 468 مليار دولار في عام 2014، مما جعل التجربة الهندية من أفضل التجارب التنموية التي يحتذي بها في استخدام الموارد الاقتصادية أفضل استخدام ممكن ولتحقيق الأهداف القومية بالنسبة للدول النامية[1].

وعانت الهند منذ استقلالها في 15 أغسطس ١٩٤٧ م من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الشديد، نتيجة استقلالها عن الحكم البريطاني. حيث حصلت الهند على استقلالها بعد حركات المقاومة غير المسلحة والعصيان المدني التي قادها المؤتمر الوطني الهندي بقيادة مهاتما غاندي وجواهر لال نهرو، بفارق يوم واحد عن يوم الاستقلال (باكستان)، بما عرف سابقا بالهند الشمالية، كدولة مستقلة من دول رابطة الشعوب البريطانية من (دول الكومنولث). وتزامن هذا الاستقلال مع تقسيم الهند إلى حكومة الهند وحكومة الباكستان.

واستمر الأمر على هذا الحال على الأقل حتى تبني الدستور الجمهوري في عام 1950 سياسة الاصلاح الاقتصادي بها. وقد اتجهت الهند الى الأخذ بسياسة الاصلاح الاقتصادي بها.

ولم تغفل الحكومات الهندية أهمية رأس المال الفكري فقامت خلال (1951- 2007)، بالاهتمام بالبحث العلمي، حتى أصبحت الهند ثاني دولة في العالم مصدرة للبرمجيات[2].

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة ببراءات الإختراع والباحثين والمقالات العلمية في الهند
- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بالتعليم في الهند.
- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بالاقتصاد في الهند.
- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الهند.

---

(1) الحسابات لبنك الدولي، سنوات مختلفة.

(1) https://ar.wikipedia.org/

1- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة ببراءات الإختراع والباحثين والمقالات العلمية في الهند:

وبين ذلك الجدول التالي تطور مؤشرات اقتصاد المتعلقة ببراءات الإختراع والباحثين والمقالات العلمية في الهند:

جدول (3)

تطور مؤشرات اقتصاد المتعلقة ببراءات الاختراع والباحثين والمقالات العلمية في الهند خلال(1990-2016)

السنة	نسبة الانفاق على البحوث والتطوير الى إجمالي الناتج المحلي (%)	عدد الباحثين لكل مليون نسمة	القنوون العاملون في البحث العلمي لكل مليون نسمة	مجموع طلبات تسجيل العلامات التجارية	طلبات تسجيل العلامات التجارية، المقيمين مباشرة	طلبات تسجيل العلامات التجارية، غير المقيمين مباشرة	طلبات تسجيل براءات الاختراع، المقيمين	طلبات تسجيل براءات الاختراع، غير المقيمين	مقالات المجلات العلمية والتقنية
1990	0.5	-	-	77976	52270	23197	1858	6582	13275
1991	0.53	-	-	88983	57540	28606	2043	7174	13735
1992	0.54	-	-	109287	68402	37745	2366	9645	14316
1993	0.57	-	-	104773	53843	47859	13285	10897	17216
1994	0.59	-	-	156861	83374	69963	9597	11168	17400
1995	0.6	-	-	138492	67668	67893	9277	14618	16497
1996	0.6	152.5	111.1	182279	81131	70123	8059	18872	16574
1997	0.7	133.1	105.2	163375	89856	72569	8753	20860	16409
1998	0.7	115.6	99.0	169828	92213	74562	10093	18169	16723
1999	0.7	112.3	90.3	176249	96161	76132	10156	15272	17270
2000	0.7	110.1	85.5	217676	113934	99401	10614	20136	34576
2001	0.7	115.2	86.3	254728	149597	101337	12601	21061	36959
2002	0.7	121.2	87.8	254873	163122	87006	7311	18677	38560
2003	0.7	126.3	90.1	267503	165359	98596	8235	19508	41261
2004	0.7	130.9	91.2	285637	167244	113045	10370	25651	46263
2005	0.8	135.3	92.5	311393	187226	119044	11014	34597	53085
2006	0.8	140.9	94.2	364578	221462	137696	11549	39338	60668
2007	0.8	145.2	96.2	395169	254764	134959	12525	47660	68919
2008	0.8	151.2	97.1	393756	251885	132476	12212	49681	77589
2009	0.8	154.3	98.1	377714	269362	97632	12313	42944	88589
2010	0.8	156.6	100.9	436958	315254	121704	14673	50737	102960
2011	0.8	-	-	492357	360951	130448	14607	54070	122521
2012	0.8	-	-	513350	312074	125337	14640	49242	133217
2013	0.82	-	-	532311	367128	156729	17485	54697	141887
2014	0.84	-	-	501162	353489	140637	18461	52904	150126
2015	0.9	-	-	531235	366452	155956	19889	55162	163121
2016	0.89	-	-	542113	372154	158714	19987	55879	169878

المصدر: اعداد الباحثة، بالاعتماد على احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، ما يلي:

أ- نسبة الانفاق على البحوث والتطوير الى اجمالي الناتج المحلي (%).

بلغ متوسطها 0.7%، وبحد أدنى 0.5% في عام 1990، وبلغ حدها الأقصى 0.9% في عام2015، وهي نسبة صغيرة لحد ما.

ب- بالنسبة لعدد الباحثين الى كل مليون نسمة من السكان:

شبه ثبات عدد الباحثين لكل مليون نسمة فبلغ العدد 152.5 في عام 1996، وارتفع قليلاً ليصل الى 156.6 في عام 2015.

ج- بالنسبة لعدد القنيون العاملون في البحث العلمي الى كل مليون نسمة من السكان:

تراجع العدد في السنوات المذكورة من 111.1 شخص/ مليون نسمة في عام 1996، الى 100.9 في عام 2010 .

د- بالنسبة لعدد مقالات المجلات العلمية والتقنية:

بلغ متوسط العدد 58454، وبحد أدنى 13275 في عام 1990، وبحد أقصى 169878 في عام 2016، ويلاحظ أن عدد المقالات العلمية قد تزايد من سنة لأخرى.

2- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بالتعليم في الهند:

ويبين ذلك الجدول التالي تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بالتعليم في الهند:

جدول (4): تطور مؤشرات الأصفة المعرفة المتعلقة بالتعليم في الهند خلال الفترة (1990-2016)

السنة	نسبة الانفاق على التعليم في الناتج المحلي %	نصيب الفرد من الانفاق على التعليم دولار	معدل الالمام بالقراءة والكتابة %	معدل القيد في التعليم الابتدائي	معدل القيد في التعليم الثانوي	معدل الانفاق في المرحلة الثانوية %	معدل الانفاق في المرحلة الجامعية%
1990	2.4	8.7	60.8	42.9	39	37.4	6.0
1991	2.8	8.4	61.9	42.5	38.5	39	6.0
1992	2.7	8.5	63.1	42	38	42	5.9
1993	3	8.9	65.4	41.9	37	45.5	5.8
1994	2.8	9.6	66.5	41.6	36.5	45.8	5.7
1995	3	11.1	68.2	41.3	35.8	45.6	5.6
1996	3.2	12.7	69.4	41.2	35.5	45.5	6.3
1997	3.4	14.0	70.1	40.1	34.1	46.0	6.6
1998	3.6	14.7	72.1	40.1	33.9	44.0	7.5
1999	4.5	19.7	74.3	40	33.6	43.2	8.5
2000	4.4	19.3	75.1	40	33.6	45.1	9.5
2001	4.3	19.2	76.4	40.1	33.4	45.3	9.7
2002	4.1	19.1	77.3	40.7	32.3	47.3	10.2
2003	3.7	20.0	78.5	41.3	32.32	49.8	10.7
2004	3.4	21.1	79.5	41	32.7	51.6	11.0
2005	3.2	22.6	80.2	40.6	31	54.2	10.7
2006	3.2	25.3	81.1	40	29.5	55.1	11.5
2007	3.3	33.6	82.1	39	31	57.5	13.2
2008	3.3	32.7	84.1	38	27	60.6	15.1
2009	3.3	36.0	84.9	37	25.1	59.8	16.1
2010	3.4	45.8	86.2	36	25.3	63.3	17.9
2011	3.8	55.5	86.1	35.2	25.9	66.4	22.9
2012	3.9	56.4	86.9	34	28	69.2	24.4
2013	3.8	55.2	87.1	32.3	30.8	68.9	23.9
2014	3.8	59.9	87.8	32	30	68.0	24.0
2015	3.7	59.4	88.4	32	30	68.1	24.2
2016	3.9	67.9	89.1	33	30.1	69.1	24.3

المصدر: اعداد الباحثة، بالاعتماد على احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، ما يلي:

أ- نسبة الانفاق على التعليم الى اجمالي الناتج المحلي:

ارتفع في الهند من 2.4% في عام 1990 الى 3.9% في عام 2016، ويؤكد ذلك على زيادة إهتمام الحكومة الهندية بالتعليم.

ب- مؤشر معدل الالمام بالقراءة والكتابة في الهند:

ارتفع في الهند من 60.8% في عام 1990 الى 89.1% في عام 2016، ويؤكد ذلك على مقدار التقدم في مستوى الخدمات التعليمية في الهند.

ج- تزايد نصيب الفرد من الانفاق العام على التعليم في الهند:

ارتفع من 8.7 دولار في عام 1990 الى 67 دولار في عام 2016، وان كان هذا المقدار ضئيل ولكنه يؤكد زيادة إهتمام الحكومة الهندية بالتعليم من سنة لأخري.

د- تحسن معدل الطالب/ مدرس في الابتدائي من سنة لأخري:

بلغ هذا المعدل 42.9 تلميذ/ مدرس في عام 1990 ثم بدأ في التراجع حتى وصل الى 33 تلميذ/ مدرس في عام 2016، وهذا يدل علي زيادة الإهتمام بالتعليم في الهند.

هـ- تحسن معدل الطالب/ مدرس في الثانوي من سنة لأخري:

بلغ هذا المعدل 39 تلميذ/ مدرس في عام 1990 ثم بدأ في التراجع حتى وصل الى 30.1 تلميذ/ مدرس في عام 2016، وهذا يدل علي زيادة الإهتمام بالتعليم في الهند.

و- ارتفاع معدل الالتحاق في المرحلة الثانوية% من سنة لأخري:

بلغ هذا المعدل 37.4% في عام 1990 ثم بدأ في الإرتفاع حتى وصل الى 69.1% في عام 2016، وهذا يدل علي زيادة الإهتمام بالتعليم في الهند.

ز- معدل الالتحاق في المرحلة الجامعية%:

بلغ هذا المعدل 6% في عام 1990 ثم بدأ في الإرتفاع حتى وصل الى 24.3% في عام 2016، وهذا يدل علي زيادة الإهتمام بالتعليم في الهند.

3- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة الاقتصادية في الهند:

ويوضح ذلك الجدول التالي تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة الاقتصادية في الهند:

جدول (5): تطور مؤشرات الاقتصاد الموقة الاقتصادية في البلد خلال الفترة (1990-2017)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار $	معدل نمو الناتج المحلي %	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالف دولار	الصادرات السلعية مليار $	الصادرات السلعية والخدمية مليار $	صادرات الخدمات مليار دولار	صادرات السلع المصنعة		صادرات منتجات التكنولوجيا المتقدمة		صادرات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		صادرات التكنولوجيا المتقدمة	
							القيمة مليار دولار	% من صادرات السلع	القيمة مليار دولار	القيمة مليار $	القيمة مليار دولار	% من إجمالي صادرات السلع	القيمة مليار $	% من صادرات السلع المصنعة
1990	316.7	5.5	364.0	18.3	22.6	4.3	12.9	70.7					0.5	3.9
1991	266.5	1.1	300.1	18.1	22.9	4.8	13.0	72.0					0.6	4.7
1992	284.4	5.5	313.9	20.0	25.4	5.4	14.7	73.5					0.6	4.0
1993	275.6	4.8	298.2	22.0	27.4	5.4	16.2	73.8					0.7	4.2
1994	322.9	6.7	342.7	25.5	32.3	6.7	19.5	76.2					1.0	4.8
1995	355.5	7.6	370.1	31.2	39.0	7.7	23.0	73.5					1.4	5.8
1996	387.7	7.5	396.0	33.7	40.7	6.9	24.4	72.4					1.7	6.9
1997	410.3	4.0	411.4	35.7	44.3	8.6	26.5	74.3					1.7	6.5
1998	415.7	6.2	409.2	34.1	46.3	12.2	25.9	76.0					1.4	5.6
1999	452.7	8.8	437.6	36.9	52.4	15.5	29.2	79.2					1.7	5.7
2000	462.1	3.8	438.9	43.2	60.7	17.5	33.7	77.8	0.7	5.3	30.1	2.1	2.1	6.3
2001	479.0	4.8	447.0	44.8	60.8	16.0	33.5	74.8	0.8	7.3	45.9	2.3	2.3	7.0
2002	508.1	3.8	466.2	51.1	73.2	22.1	38.5	75.3	0.8	10.5	47.6	2.4	2.4	6.2
2003	599.6	7.9	541.1	60.9	90.6	29.7	46.7	76.8	1.0	15.3	51.7	2.7	2.7	5.9
2004	699.7	7.9	621.3	77.9	126.3	48.3	57.4	73.7	1.1	21.4	44.3	3.4	3.4	6.0
2005	808.9	9.3	707.0	102.4	160.4	58.0	72.8	71.1	1.1	25.2	43.4	4.1	4.1	5.8
2006	920.3	9.3	792.0	123.9	199.4	75.5	82.1	66.3	1.4	32.8	43.5	4.9	4.9	6.1
2007	1201.1	9.8	1018.2	163.5	252.3	98.8	98.6	64.2	1.6	44.1	44.7	6.0	6.0	6.4
2008	1187.0	3.9	991.5	195.1	288.0	89.0	125.0	62.8	1.9	42.2	47.5	7.7	7.7	6.8
2009	1323.9	8.5	1090.3	168.0	272.9	105.0	112.2	66.8	5.7	54.7	52.1	10.7	10.7	9.1
2010	1656.6	10.3	1345.8	231.0	374.2	143.3	147.3	63.8	4.6	66.4	46.3	10.1	10.1	7.2
2011	1823.0	6.6	1461.7	307.8	447.4	139.5	191.6	62.2	6.6	62.5	44.8	12.9	12.9	6.9
2012	1827.6	5.5	1447.0	298.3	448.4	150.1	193.2	64.8	5.9	69.3	46.2	12.4	12.4	6.6
2013	1856.7	6.4	1452.2	319.1	472.2	153.1	197.5	61.9	5.0	74.1	48.4	16.7	16.7	8.1
2014	2039.1	7.4	1576.0	328.4	468.3	140.0	210.2	64.0	3.1	66.6	47.6	17.3	17.3	8.6
2015	2102.4	8.2	1606.0	272.4	416.8	144.4	192.3	70.6	2.9	70.6	48.9	13.8	13.8	7.5
2016	2274.2	7.1	1717.5	268.6	439.3	170.7	196.3	73.1	2.7	80.7	47.3	13.3	13.3	7.1
2017	2600.8	6.7	1942.1	304.1	495.3	191.2	214.9	70.7	3	81.0	42.4	14.5	14.5	7.0

المصدر: اعداد الباحثة، بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، الآتي:

أ- تطور الناتج المحلي الاجمالي:

يتضح أن إجمالي الناتج المحلي ارتفع من 316.7 مليار دولار عام 1990 الى 2600.8 مليار دولار في عام 2017، بحد أدنى 266.5 مليار دولار عام 1991 وبحد أقصى

2600.8 مليار دولار عام 2017، ويلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد تراجع من 1201.1 مليار دولار في عام 2007 الي 1186.9 مليار دولار عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

ب- معدل نمو اجمالي الناتج المحلي:

يتضح أن معدل نمو اجمالي الناتج المحلي قد ارتفع من 5.5% في عام 1990 إلى 6.7% في عام 2017، ويلاحظ أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي قد تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من 9.8% في عام 2007 الى 3.9% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ج- نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي:

يتضح أن متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي قد ارتفع من 364 دولار في عام 1990 الي 1942.1 دولار في عام 2017، ويلاحظ أن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، قد تراجع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من 1018.1 دولار عام 2007 الي 991.5 دولار عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008

د- اجمالي الصادرات السلعية:

يتضح أن اجمالي الصادرات السلعية قد ارتفع من 18.3 مليار دولار عام 1990 إلى 304.1 مليار دولار عام 2017، كما يلاحظ أن اجمالي الصادرات قد تراجع من 199.1 مليار دولار في عام 2008 الي 168 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

هـ- اجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات السلعية والخدمية قد ارتفع من 22.6 مليار دولار عام 1990 إلى 495.3 مليار دولار عام 2017، كما يلاحظ أن اجمالي الصادرات السلعية والخدمية قد تراجع من 288 مليار دولار عام 2008 الي 272.9 مليار دولار في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

و- اجمالي الصادرات الخدمية:

يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات الخدمية قد ارتفع من 4.3 مليار دولار في عام 1990 ويحد أقصى 191.2 مليار دولار عام 2017، كما يلاحظ أن اجمالي الصادرات الخدمية قد تراجع من 98.8 مليار دولار في عام 2007 الي 89 مليار دولار عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ز- اجمالي الصادرات السلعية المصنعة:

يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات السلعية المصنعة قد ارتفع من 12.9مليار دولار عام 1990 ويحد أقصى 214.9مليار دولار في عام 2017، ويلاحظ أن اجمالي الصادرات السلعية المصنعة قد تراجع من 64.2 مليار دولار في عام 2007 الي 62.8 مليار دولار في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ح- نسبة الصادرات السلعية المصنعة الى اجمالي الصادرات السلعية:

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة بلغ 70.7% في عام 1990، وأخذت النسبة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت الى 70.7% في عام 2017، كما يلاحظ أن نسبة الصادرات السلعية المصنعة لاجمالي الصادرات السلعية مرت تراجعت من 64.2% عام 2007 الى 62.8% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ط- اجمالي صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ارتفع متوسط صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من 0.7 مليار دولار عام 2000 إلى 3 مليار دولار عام 2017.

ي- نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى اجمالي صادرات السلع:

قد تراجعت نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى اجمالي صادرات السلع من 1.7% في عام 2000 إلى 1% في عام 2017.

ك- اجمالي صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من 5.3 مليار دولار في عام 2000 إلى 81 مليار في عام 2017، كما يلاحظ أن صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تراجعت من 44.1 مليار دولار عام 2007 الى 42.2 مليار دولار عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية.

ل- نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى اجمالي صادرات الخدمات:

ارتفعت نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاجمالي صادرات من 30.1% عام 2000 إلى 42.4% في عام 2017، كم يلاحظ أن نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى اجمالي صادرات الخدمات قد من 52.1% في عام 2009 الى 46.3% عام 2010 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

م- اجمالي صادرات التكنولوجيا المتقدمة:

ارتفع اجمالي صادرات التكنولوجيا المتقدمة من 0.5 مليار دولار عام 1990 إلى 14.5 مليار دولار في عام 2017، كما يلاحظ أن صادرات التكنولوجيا المتقدمة قد تراجعت من 10.7 مليار دولار عام 2009 الى 10.1 مليار دولار عام 2010 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

ن- نسبة اجمالي صادرات التكنولوجيا المتقدمة الى صادرات السلع المصنوعة:

ارتفعت نسبة اجمالي صادرات التكنولوجيا المتقدمة الى صادرات السلع المصنوعة من 3.9% عام 1990 إلى 7% في عام 2017، كما يلاحظ أن نسبة اجمالي صادرات التكنولوجيا المتقدمة الى صادرات السلع المصنوعة قد تراجعت من 9.1% عام 2009 الى 7.2% عام 2010 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

4- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الهند:

ويوضح ذلك الجدول التالي تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الهند:

جدول (6): تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الهند خلال (1990-2017)

السنة	الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 فرد	الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول مليون	خطوط هاتفية أرضية	خطوط هاتفية لكل 100 فرد	مشتركي الانترنت الثابت	مشتركي الانترنت واسع النطاق لكل 100 فرد	خوادم الويب موسة	مستخدمي الانترنت لكل مليون شخص	مستخدمي الانترنت لكل 100 شخص	نسبة الانفاق على التعليم في الناتج المحلي %
1990	0	0	5074734	0.6					0	2.4
1991	0	0	5809929	0.7					0	2.8
1992	0	0	6796748	0.8					0.000	2.7
1993	0	0	8026586	0.9					0.000	3
1994	0	0	9796304	1.0					0.001	2.8
1995	0.1	0.01	11978000	1.3					0.026	3
1996	0.3	0.03	14542651	1.5					0.046	3.2
1997	0.9	0.09	17801696	1.8					0.071	3.4
1998	1.2	0.12	21593686	2.1					0.139	3.6
1999	1.9	0.18	26511345	2.6					0.273	4.5
2000	3.6	0.34	32436134	3.1					0.528	4.4
2001	6.5	0.62	38536187	3.6	50000	0.005	122	0.1	0.660	4.3
2002	13.0	1.21	41420000	3.8	82409	0.008	200	0.2	1.538	4.1
2003	33.7	3.08	42000000	3.8	140362	0.013	281	0.3	1.686	3.7
2004	52.2	4.70	46198025	4.2	235000	0.021	462	0.4	1.976	3.4
2005	90.1	8.00	50176509	4.5	1348000	0.120	658	0.6	2.388	3.2
2006	166.1	14.52	40770000	3.6	2300000	0.201	825	0.7	2.805	3.2
2007	233.6	20.16	39250000	3.4	3130000	0.270	1121	1.0	3.95	3.3
2008	346.9	29.53	37900000	3.2	5280000	0.449	1462	1.2	4.38	3.3
2009	525.1	44.12	37060000	3.1	7745710	0.651	1796	1.5	5.12	3.3
2010	752.2	62.39	35090000	2.9	10590000	0.912	2061	1.7	7.5	3.4
2011	893.9	73.20	32835261	2.7	13351187	1.09	2842	2.3	10.07	3.8
2012	864.7	69.92	30940618	2.5	14982178	1.21	5704	4.5	12.580	3.9
2013	886.3	70.78	29032974	2.3	14527670	1.19	7880	6.2	15.1	3.8
2014	944.0	74.48	27000105	2.1	15750000	1.24	10941	8.5	21	3.8
2015	1011.1	78.84	25518000	2.0	17120000	1.34	15313	11.7	26	3.7
2016	1090.3	83.9	23554800	2.1	18112300	1.42	50723	38.3	31.2	3.9
2017	1170.9	89.7	22154000	2.3	19136400	1.49	164791	123.1	35.9	3.8

المصدر: اعداد الباحثة، بالاعتماد على احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، ما يلي:

أ- مستخدمي الانترنت لكل مليون شخص:

ارتفع في الهند من (0.1) فرد في عام 2001 الي 123.1 فرد في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

ب- الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول:

ارتفع في الهند من 0.1 مليون في عام 1995 الي 1170.9 مليون في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

ج- الاشتراكات في خطوط الهاتف الأرضي:

ارتفع في الهند من 5.1 مليون في عام 1990 الي 22.2 مليون في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

د- مشتركي الانترنت الثابت:

ارتفع في الهند من 50 ألف في عام 2001 الي 19.9 مليون في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

هـ- مستخدمي الانترنت لكل مائة فرد:

ارتفع في الهند من (0.001) فرد في عام 1994 الي 35.9 فرد في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

النتائج والتوصيات

- النتائج:

تبين من البحث صحة الفرضية البحثية القائلة:

"هناك أثر لاقتصاد المعرفة على التنمية البشرية والاقتصادية في الهند":

وقد اتضح من البحث أن تحسن اقتصاد المعرفة قد صاحبه تحسن في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية في الهند، كما يلي:

1- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة:

1-1- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة ببراءات الإختراع والباحثين والمقالات العلمية في الهند:

أ- نسبة الانفاق على البحوث والتطوير الى اجمالى الناتج المحلى (%):

بلغ متوسطها 0.7%، وبحد أدنى 0.5% في عام 1990، وبلغ حدها الأقصى 0.9% في عام2015، وهي نسبة صغيرة لحد ما.

ب- بالنسبة لعدد الباحثين الى كل مليون نسمة من السكان:

شبه ثبات عدد الباحثين لكل مليون نسمة فبلغ العدد 152.5 في عام 1996، وارتفع قليلاً ليصل الى 156.6 في عام 2015.

ج- بالنسبة لعدد الفنيون العاملون في البحث العلمي لكل مليون نسمة من السكان:

تراجع العدد في السنوات المذكورة من 111.1 فني/ مليون نسمة في عام 1996، الى 100.9 في عام 2010 .

د- بالنسبة لعدد مقالات المجلات العلمية والتقنية:

بلغ متوسط العدد 58454، وبحد أدنى 13275 في عام 1990، وبحد أقصى **169878** في عام 2016، ويلاحظ أن عدد المقالات العلمية قد تزايد من سنة لأخرى.

1-2- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بالتعليم في الهند:

أ- نسبة الانفاق على التعليم الى اجمالى الناتج المحلى:

ارتفع في الهند من 2.4% في عام 1990 الى 3.9% في عام 2016، ويؤكد ذلك على زيادة إهتمام الحكومة الهندية بالتعليم.

ب- مؤشر معدل الالمام بالقراءة والكتابة في الهند:

ارتفع في الهند من 60.8% في عام 1990 الى 74.1% في عام 2016، ويؤكد ذلك على مقدار التقدم في مستوى الخدمات التعليمية في الهند.

ج- تزايد نصيب الفرد من الإنفاق العام على التعليم في الهند:

ارتفع من 8.7 دولار في عام 1990 الى 67 دولار في عام 2016، وإن كان هذا المقدار ضئيل ولكنه يؤكد زيادة إهتمام الحكومة الهندية بالتعليم من سنة لأخرى.

د- تحسن معدل الطالب/ مدرس في الابتدائي من سنة لأخري:

بلـغ هـذا المعـدل 42.9 تلميـذ/ مـدرس فـي عـام 1990 ثـم بـدأ فـي التراجـع حتـي وصـل الـي 33 تلميـذ/ مـدرس فـي عـام 2016، وهـذا يـدل علـي زيـادة الإهتمـام بالتعليم في الهند.

هـ- تحسن معدل الطالب/ مدرس في الثانوي من سنة لأخري:

بلـغ هـذا المعـدل 39 تلميـذ/ مـدرس فـي عـام 1990 ثـم بـدأ فـي التراجـع حتـي وصـل الـي 30.1 تلميـذ/ مـدرس فـي عـام 2016، وهـذا يـدل علـي زيـادة الإهتمام بالتعليم في الهند.

و- ارتفاع معدل الالتحاق في المرحلة الثانوية% من سنة لأخري:

بلـغ هـذا المعـدل 37.4% فـي عـام 1990 ثـم بـدأ فـي الإرتفـاع حتـي وصـل الـي 69.1% في عام 2016، وهذا يدل علي زيادة الإهتمام بالتعليم في الهند.

ز- معدل الالتحاق في المرحلة الجامعية%:

بلـغ هـذا المعـدل 6% فـي عـام 1990 ثـم بـدأ فـي الإرتفـاع حتـي وصـل الـي 24.3% في عام 2016، وهذا يدل علي زيادة الإهتمام بالتعليم في الهند.

ط-3- تطور مؤشرات اقتصاد المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الهند:

أ- مستخدمي الانترنت لكل مليون شخص:

ارتفع في الهند من (0.1) فرد في عام 2001 الي 123.1 فرد في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

ب- الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول:

ارتفع في الهند من 0.1 مليون في عام 1995 الي 1170.9 مليون في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

ج- الاشتراكات في خطوط الهاتف الأرضي:

ارتفع في الهند من 5.1 مليون في عام 1990 الي 22.2 مليون في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

د- مشتركي الانترنت الثابت:

ارتفع في الهند من 50 ألف في عام 2001 الي 19.9 مليون في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

هـ- مستخدمي الانترنت لكل مائة فرد:

ارتفع في الهند من (0.001) فرد في عام 1994 الي 35.9 فرد في عام 2017، ويؤكد ذلك علي مقدار التقدم في مستوي خدمات الاتصالات في الهند.

2- تطور مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية في الهند:

2-1- تطور مؤشرات التنمية البشرية في الهند:

أ- مؤشر العمر المتوقع: تراوح في الهند من (57.9-68.9) سنة، خلال (1990- 2017).

ب- مؤشر معدل الخصوبة: تراوح في الهند من (4-2.3) طفل، خلال الفترة (1990-2017)، ويؤكد ذلك على تزايد الوعي الصحي والثقافي ومدى إلتزام المرأة في الهند بوسائل تنظيم الأسرة.

ج- مؤشر معدل وفيات الوليد لكل (1000) مولود حي: تراوح في الهند من (57.4-24) وفاة، ويؤكد ذلك على مقدار التقدم في مستوى الخدمات الصحية في الهند.

د- مؤشر عدد الأطباء لكل (1000) من السكان: تراوح في الهند من (0.4-1.2) طبيب لكل ألف من السكان وهو منخفض ويرجع ذلك لزيادة عدد سكان الهند.

هـ- مؤشر عدد الممرضات لكل (1000) من السكان: تراوح في الهند من (0.3-2.1) ممرضة لكل ألف من السكان، وقد تزايد في الفترة الأخيرة ليؤكد زيادة الإهتمام بالرعاية الصحية في الهند، حيث كان 0.3 في عام 1990، ثم ارتفع الي 2.1 في عام 2017.

و- مؤشر عدد أسرة المستشفيات لكل (1000) من السكان: تراوح في الهند من (0.7-0.8) خلال الفترة (1990-2017) سرير لكل ألف من السكان.

ز- مؤشر معدل انتشار سوء التغذية % من السكان: تراوح في الهند من 24.1% في عام 1990 ثم أخذ في التراجع إلي 14.1% عام 2017 ليؤكد تحسن مستوي المعيشة في الهند.

2-2- تطور بعض المؤشرات التعليمية والاقتصادية في الهند خلال(1995-2013):

أ- مؤشر معدل الالمام بالقراءة والكتابة: ارتفع في الهند من 6.8% في عام 1990 إلي 20.1% في 2017 ليؤكد تحسن المستوي التعليمي في الهند.

ب- المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر دولارين في اليوم للفرد من السكان (%):

تراجع في الهند من 49.2% في عام 1990 إلي2.1% في عام 2017 ليؤكد تحسن المستوي الاقتصادي في الهند.

د- المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني من السكان (%):

تراجع في الهند من 45.9% في عام 1990 إلي 20.3% في عام 2017 ليؤكد تحسن المستوي الاقتصادي في الهند.

- التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، وذلك بزيادة الانفاق العام والخاص على الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة عدد الاطباء والمعلمين، لأن تحسين المستوى الصحي والتعليمي يؤدي إلى زيادة العمر المتوقع وخفض معدل الخصوبة، وكذلك خفض معدل الوفيات.

2- ضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي القومي لتشمل كل السكان، مما يتطلب إيجاد آليه للتمويل الصحي إبتدعت اشراكة في التنمية الصحية بين القطاع العام والخاص.

3- إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم بكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية.

4- مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.

5- العمل على ردم الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الانترنت وزيادة إعداد مستخدميه على إختلاف مستوياتهم.

6- العمل على تعليم السكان اللغات الحية لتمكينهم على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة.

7- زيادة الاهتمام بالباحثين في جميع التخصصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الاجواء المناسبة لهم والعمل على عودة العقول والكفاءات المهاجرة.

8- تجويد البيانات المنشورة رقمياً على الانترنت، والتأكيد على تطبيقات الانترنت التي تخدم عامة الشعب، كالصحة الإلكترونية، والتعليم الالكتروني والتعلم عن بعد.

9- ضرورة صياغة القوانين ذات العلاقة بالانترنت والتطبيقات الالكترونية وإصدارها وذلك بإيجاد ضوابط لحماية الملكية الفكرية، وخصوصاً البيانات وأمنها والتوقيع الرقمي، فهناك تجارب عربية ناجحة تمثلت في «مدينة دبي للانترنت»، كما يفيد حث الشركات على تطوير مواقع لها على شبكة الانترنت (باللغتين العربية والإنجليزية) وتطوير استخدام هذه الشبكة.

10- الاهتمام بإدارة المعرفة لأن المعرفة أصبحت مورداً من الموارد المنتجة في المجتمع يجب العمل على إدارته بحكمة، واستغلاله بالشكل الأمثل وبأقل التكاليف.

11- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فيما يخص تطوير الريف ليتوافق مع معطيات مجتمع المعلومات، الأمر الذي يخفف من حدّة هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدينة.

12- ضرورة تبني سياسات وطنية كفيلة بإحداث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد للانتقال من اقتصاد قائم على الريع والانشطة الاقتصادية التقليدية منخفضة القيمة المضافة إلى بنية تنموية جديدة تنطلق من اقتصادات المعرفة.

16- الربط بين التعليم وسوق العمل وذلك من خلال تفاعل منظومة التعليم ومنظومة التشغيل مع منظومة البحث والتطوير التي هي مولدة المعارف العلمية والتقنية.

المراجع

1. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
2. احمد عبد الونيس، مدحت أبو، اقتصاد المعرفة، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006).
3. باسم عدير، اقتصاد المعرفة، (حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2010).
4. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، 2005.
5. فهر حافظ محمد دسوقي، دور صناعة البرمجيات في تنمية الإقتصاد الهندي، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق: معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، 2006.
6. كمال الدوفي ، د جابر سعيد عوض ، د. هدى ميتكيس ، الأطلس الماليزي ، برنامج الدراسات الماليزية ، نظرة عامة عن التطور الاقتصادي بماليزيا ، مركز الدراسات الأسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2006.
7. لمياء عبد الفتاح محمد، التأثرات الغربية في التطورات الحضارية لماليزيا، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، قسم دراسات و بحوث الحضارات ، جامعة الزقازيق ، 2013.
8. باسع باسينة، دراسة إقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء الإقتصادي للمنظمة – دراسة حالة شركة الفضاء، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2011/2010 .
9. يوسف أحمد إبراهيم، التغير وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004).
10. Roger, S. and Nawaz, S.,(2003)," Understanding and Acquiring Technology Assets for Global Competition", Technovation, Vol.23,No.11,Nov.
11. https://ar.wikipedia.org/

المراجع

- إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢، ص٥.
- د/ حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص٧.
- أساسيات الإدارة د. زكي محمود هاشم، مرجع سابق، ص٢٨.
- د/ فتحي سرور، دراسة في منهج الإسلام الدستوري، مجلس الشعب، ٢٠٠٦، ص٢٠.
- الاتجاهات الحديثة في مجال الرقابة د. محمد السيد سرايا ٧٥ الدار الجامعية ١٩٨٦، ص٣٣.
- الرقابة المالية النظرية والتطبيق، ٣٢، الرقابة المالية العليا، ٢٦.
- الرقابة المالية العليا، ٢٢-٢٣، الرقابة المالية النظرية والتطبيق ٤٣-٤٥.
- الفساد الإداري للدولة في ظل العولمة، ص٣٣٥.
- الفساد الإداري للدولة في ظل العولمة، ص١٦٠.
- مهدى محمد ناصر الحاورى ، دراسة تطبيقية على مصنع اسمنت عمران، ٢٠١٧ ، ص ١٥٠- ١٥٢
- ليستر ثارو، الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، كتاب عالم المعرفة الكويت، رقم ٢٠٤، ديسمبر، ٢٠٠٣، ص٩٠.
- قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.
- David Easton, A Framework for political Analysis (Englewood cliffs, N.J. Prentice Hall, 2001), p. 50.
- علي عبد الرزاق حلبي، المشكلات الاجتماعية، دراسات معاصرة في العنف والجريمة المنظمة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٥، ص١٨٤.
- د/ مصطفى عبد الغني، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩، ص٢٠.
- د/ عامر الحافي، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان العدد (٢٠)، (١٩) لسنة ٢٠٠٢
- د/ عبده الأسدي، " انتخابات الكنيست الخامس عشر"، مجلة صامت، عمان العدد (١١٨)، سنة ٢٠٠٣
- John,Lipsky.Asia's Crisis, AmarketPerspective,finance. and Developmen, June 2003, p 200.
- John,Lipsky.Asia's Crisis, AmarketPerspective,finance. and Developmen, June 2003, p122.
- "برامج الاحزاب الإسرائيليه المشاركه في انتخابات الكنيست الـ١٥"، غزة داشرة شئون المفاوضات، قسم الشئون الإسرائيلية، ٢٠٠٢، ص٢٠.
- John,Lipsky.Asia's Crisis, AmarketPerspective,finance. and Developmen, June 2003, p60.
- Taylor.Karac.,ProtetionandEastWest Trade,Asurveyof industrialiZedcountry, practice, American EconomicReview,Sep 2005 p66.
- Dale.R,AntiDumpingLowinaliberalTrade.McMilllanand Co.,London2004, p160.
- Ministry ofinterior، Organized Crime In Italy, Evolution andlowEnforcement, 2003, p120.
- KatherineJ. Lynch,GlobalizationInternational Commercial arbitration,Forthedegreeof Juridical SciencesMaster,Standard University, U.S.A,May 2007, p130.
- مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجيةالقاهره، ٢٠١٠، مدير التحرير ضياء رشوان د. احمد غنيم د/ جمال عبد الجواد. د. عبد الفتاح الجبالي د/ عبد الله شحاته د. محمد سيد أبو السعود – محمد نور الدين.، ص١٩٥.
- قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.
- جمال البدري، الجسر، الأحزاب الدينية الإسرائيلية القاهرة، مدبولي الصغير، ٢٠٠٠، ص١٥.

- (1)Ruppl, W. Govenmental Accounting Made Esy. U.S. Jon Wiley& Sons, Inc, 2005, p146.
- عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، الجريمة المنظمة، التعريف، والأنماط والاتجاهات، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٩٤.
- ج. تيمونزروبيرش، إيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمر الشيشكلي، كتاب عالم المعرفة، الكويت العدد ٣٠٠، نوفمبر ٢٠٠٤، ص١٦١.
- كتاب جديد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ أنقذت مصر من الفوضى – الأهرام اليومي سنة ٢٠١٦